



ملاحظة لفرق العمل: تم إنشاء الأقسام التالية بواسطة النظام ولا يمكن تحريرها إلا عبر الإنترنت في البوابة الإلكترونية. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة

## وثيقة معلومات المشروع

مرحلة المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 22-أيلول 2020 | رقم التقرير: PIDC30518



## المعلومات الأساسية

أولاً. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الرئيس (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P174355	مشروع تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية و غزة	
اسم المشروع الأصلي:	المنطقة	التاريخ المتوقع للتقييم	التاريخ المتوقع لإقرار مجلس المدراء التنفيذيين
	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	15 كانون أول/ديسمبر 2020	25 شباط/فبراير 2021
مجال الممارسات (الرئيسة)	أداة التمويل	المقترض (ون)	هيئة تنفيذ المشروع
التطوير الرقمي	أداة تمويل المشاريع الاستثمارية	منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع (الأهداف الإنمائية للمشروع) - للمشروع الأصلي

زيادة الوصول الى (أ) خدمات النطاق العريض عالية السرعة في مناطق مختارة و- (ب) خدمات حكومية إلكترونية مختارة للمواطنين والشركات

## بيانات تمويل المشروع (ملايين /دولار أمريكي)

ملخص

20.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
20.00	إجمالي التمويل
0.00	من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية منها ما قيمته:
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

تمويل من جهات غير مجموعة البنك الدولي

20.00	صناديق استثمارية
20.00	تمويل خاص



تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

متوسط

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل الاستمرار في التحضيرات

ملاحظة لفرق العمل: نهاية المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة النظام، المستند قابل للتحرير من هنا. **يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.**

ب. المقدمة والسياق  
السياق القطري

1. كان لأزمة كوفيد-19 في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثيراً ضاراً على اقتصاد مقيّد ومحدود يكافح للخروج من أزمة سيولة عام 2019، مما يجعل التوقعات المباشرة للشعب الفلسطيني صعبة. ساهمت التدابير اللازمة لاحتواء أزمة جائحة كورونا في حدوث انخفاضات حادة في نشاط الاقتصاد الذي يواجه قيوداً على الحركة وسبل الوصول، مما جعله يعمل بشكل أقل بكثير من الإمكانيات المتوقعة. وأدت القيود إلى تفرغ القطاعات الإنتاجية تاركاً الاقتصاد يعتمد على النمو المدفوع بالاستهلاك. عام 2019، تفاقم هذا الوضع بسبب أزمة السيولة التي واجهت السلطة الفلسطينية في أعقاب أزمة إيرادات المقاصة. ونتيجة لذلك، بلغ النمو الحقيقي في الأراضي الفلسطينية عام 2019 واحد في المائة فقط، حيث سجلت غزة الحد الأدنى من النمو في أعقاب الركود الحاد الذي حلّ باقتصادها عام 2018، ووصل النمو في الضفة الغربية إلى 1.2 % وهو أدنى مستوى له منذ عام 2003. أما بالنسبة لعام 2020، تعتمد التوقعات على المدة التي تستغرقها إجراءات احتواء أزمة كورونا ومدى سرعة استجابة الاقتصاد بمجرد رفعها. في حين توقعت الضفة الغربية وغزة للعام المقبل وقبل أزمة كورونا نمواً بنسبة 2.5 في المائة، وعليه، فمن المتوقع الآن حدوث انخفاض في العام بأكمله بنسبة 7.6 % على الأقل، بناءً على العودة التدريجية إلى الحالة الطبيعية من الاحتواء، وما يصل إلى 11 % في حالة انتعاش أبطأ أو مزيد من القيود بسبب تفشي آخر. وفي كلتا الحالتين، سيكون الانخفاض في دخل الفرد، وارتفاع معدلات البطالة والفقر جوهرياً.

2. إن الاقتصاد الفلسطيني، والوضع المالي للسلطة الفلسطينية والذي كان بالفعل ضعيفاً للغاية في أعقاب صدمة السيولة التي حلت به عام 2019، يواجه الآن مزيداً من التدهور في أعقاب أزمة كورونا، والتي يمكن التخفيف من حدتها من خلال الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. يأتي التحدي الذي تفرضه هذه الجائحة على الاقتصاد الفلسطيني على رأس وضع معقد بالفعل، حيث يوفر الاقتصاد الرقمي فرصاً واعدة للاستجابة للوباء والتعافي منه. أدت صدمة السيولة التي عصفت بالسلطة الفلسطينية في عام 2019 إلى عجز السلطة بعد زيادة حجم المساعدات إلى حوالي 800 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 4.6٪ من الناتج القومي الإجمالي. ستؤدي أزمة كورونا إلى انخفاض كبير في إيرادات السلطة الفلسطينية عام 2020، ولكنها ستزيد من الطلب على الإنفاق على الصحة، وعلى المساعدات الاجتماعية ودعم القطاع الخاص. وبحسب تقديرات البنك الدولي فقد تواجه السلطة الفلسطينية فجوة تمويلية في عام 2020 تزيد عن 1.5 مليار دولار لتلبية هذه الاحتياجات بشكل مناسب. تلعب التقنيات والسياسات الرقمية ذات الصلة دوراً رئيساً في التخفيف من حدة الأزمة من خلال الاتصال الرقمي والحلول الرقمية الأساسية<sup>1</sup>: يُعد الاقتصاد الرقمي مجالاً واعدًا للتنمية الاقتصادية نظراً لقدرته على معالجة الضغوط الناتجة عن القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص<sup>2</sup>. تتميز الضفة الغربية وقطاع غزة بكثافة سكانية (حوالي 4.8 مليون شخص)، مع وجود عدد كبير من الشباب، ومعدل بطالة بين الشباب يبلغ حوالي 37 بالمائة، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي البالغ 26.2% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. منذ عام 2019 هناك 3000 خريج سنويًا من مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات<sup>3</sup> يمكنهم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والمساهمة فيه. ويمكن لحلول الاقتصاد الرقمي أن تعزز الابتكار، والمنافسة وتمهد الطريق لفرص جديدة للشباب المتعلم في المنطقة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أداء أسواق العمل المحلية.

<sup>1</sup> هناك اعتراف عالمي بأن الاتصال عريض النطاق والتكنولوجيات الرقمية تلعب دوراً حاسماً في مواجهة التحديات الفريدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على البلدان النامية على وجه الخصوص. على سبيل المثال، أصدر وزراء مجموعة العشرين المسؤولين عن الاقتصاد الرقمي بيان الاستجابة لـ Covid-19 حيث أقرّوا بالدور الواعد الذي يمكن أن تلعبه التقنيات الرقمية والسياسات الرقمية ذات الصلة لتعزيز وتسريع الاستجابة الجماعية العالمية لوباء Covid-19.

<sup>2</sup> الجانب الإيجابي من التحول الرقمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: النتائج الأولية لسيناريو العمل المعتاد. جاري العمل على نشره. بنك عالمي

<sup>3</sup> تعتبر برامج الشهادات الجامعية والكليات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مطلوبة بشدة في العديد من الصناعات.

## السياق القطاعي والمؤسسي

3. تتعرض الضفة الغربية وقطاع غزة لخطر التأخر عن اللحاق بالركب في ظهور اقتصاد رقمي وشامل وآمن نابض بالحياة. ففي أحدث مؤشر دولي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2017، احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المرتبة 123 من أصل 176 دولة، وهو أقل بكثير من المتوسط مقارنة بالدول العربية الأخرى أو البلدان النامية. ولم يتم إدراج الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الآن في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الدولي<sup>4</sup> في دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وباستخدام بيانات أحدث، تعرض مجموعة بيانات **MENA Tech 3.0** والتحليل سريع للاقتصاد الرقمي أداء الدولة عبر الركائز الخمس للاقتصاد الرقمي<sup>5</sup>. يتم تصنيف البلدان ضمن كل ركيزة، على أنها "وليدة" و "ناشئة" و "متقدمة" و "متقدمة جدًا"، اعتمادًا على أدائها. يبدو أن الضفة الغربية وقطاع غزة أخذة في الظهور في ركائز البنية التحتية الرقمية، وفي المنصة الرقمية، وريادة الأعمال الرقمية، والمهارات الرقمية، بينما لا يزال تطوير ركيزة الخدمات المالية الرقمية في مرحلته الأولى.

4. وسط تفشي جائحة كورونا، يتأثر الأفراد الذين لا يحظون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة وأماكن أخرى بدرجة أكبر من غيرهم. لقد أجبر الوباء العالمي المستمر الأفراد على التباعد الاجتماعي، وتحولت "حركة المرور" من الطرق والطرق السريعة إلى الشبكات الرقمية، مما يجعل اتصالات الإنترنت عالية السرعة، والموثوقة شريان حياة حيوي. يوفر التحول الرقمي في الضفة الغربية وغزة إمكانيات جديدة ل للتواصل بين الأفراد، والشركات بالإضافة إلى الخدمات في سياقات لا تستطيع فيها الأساليب التقليدية فعل ذلك. وتُمكن الأدوات الرقمية الحكومات والأفراد من تنسيق استجابات الرعاية الصحية، وتضمن حدًا أدنى من استمرارية الأعمال، وتقلل حجم الانقطاع عن المدارس والجامعات، وتوفر قناة للتفاعل الاجتماعي الآمن. وتعمل أزمة كورونا على توسيع الفجوة بين المجموعات التي تمتلك القدرات الرقمية، وتلك التي لا تمتلكها. ومن خلال الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، يمكن أن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر استعدادًا للتعامل مع الوباء الحالي، وحالات الطوارئ المماثلة، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالمناخ، والكوارث الطبيعية الأخرى المحتملة في المستقبل.

5. إن الأمور الرئيسية التي من شأنها تسهيل ودعم ظهور اقتصاد رقمي نشط، وشامل، وآمن، في الضفة الغربية وغزة هي (1) ضعف البنية التحتية الرقمية واستخدامها و (2) النهج المجرأ للتحول للحكومة الرقمية. يقوم فريق البنك الدولي حاليًا بإجراء تقييم قطري للاقتصاد الرقمي ووضع توصيات بشأن السياسات، وخارطة طريق للركائز الرئيسية الخمس (البنية التحتية الرقمية، والخدمات المالية، وريادة الأعمال، والمنصات، والمهارات)، نحو استراتيجية الاقتصاد الرقمي للضفة الغربية وغزة. تتوفر مسودة الفصول والنتائج الأولية حول البنية التحتية الرقمية، والمنصات العامة الرقمية. وفيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية، تم نشر نتائج في تقرير الرقابة الاقتصادية

<sup>4</sup> <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020>

<sup>5</sup> تعرض مجموعة بيانات وتحليل الاقتصاد الرقمي السريع MENA Tech 3.0 أداء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الركائز الخمس للاقتصاد الرقمي مع مجموعة مختارة من المؤشرات المعيارية. يوفر التحليل معلومات مرجعية عبر كل عمود معروض في تنسيقات جدول ورسم بياني على مقياس يتراوح من 0 إلى 10 تحت القيم الأساسية التالية ورمز اللون الخاص بها: القيمة 7.5-10.0 متقدم جدًا (أخضر داكن) - القيمة 5.0 - 7.4 متقدم (أخضر) ؛ القيمة 2.5 -4.9 ناشئة (برتقالي) ؛ القيمة 0-2.4، وليدة (أحمر). يكتمل هذا التحليل بالنتائج الموحدة للبلد عبر مجموعات البيانات ومقارنتها بالمعدلات الإقليمية في كل مجموعة بيانات. عدد المؤشرات ذات الصلة بكل ركيزة اقتصادية رقمية هي 16 للبنية التحتية الرقمية، و22 للمنصات الرقمية، و11 للخدمات المالية الرقمية، و7 لريادة الأعمال و9 للمهارات الرقمية. تشمل البيانات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التالية: البحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة. والجمهورية اليمنية ويغطي الفترة من 2014 إلى 2019.

المقدم من البنك الدولي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات<sup>6</sup> يحدد هذا التقرير الإصلاحات المحددة المطلوبة لتعزيز الوصول إلى النطاق العريض عالي الجودة بأسعار معقولة وتسريع نمو هذا القطاع. أولاً، تحتاج اللجنة المشتركة للاتصالات إلى وضع آلية أكثر فاعلية لحل القضايا الثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعطي الأولوية لإطلاق طيف الترددات للمشغلين الفلسطينيين، ورفع القيود المفروضة على استيراد المواد، وخلق مجال متكافئ مع المشغلين الإسرائيليين. علاوة على ذلك، هناك إمكانية لتسريع التوسع في تغطية خدمات النطاق العريض باستخدام التقنيات الجديدة، وفرص البنية التحتية الحالية لتعزيز موثوقية التوصيلات وتقليل تكلفتها. وأخيراً، تحتاج السلطة الفلسطينية إلى أن تكون أكثر نشاطاً في النهوض بالاقتصاد الرقمي بناءً على استراتيجية شاملة للقطاع، والتي تعطي الأولوية لإصدار قانون اتصالات جديد يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للقطاع. وفيما يتعلق بالمنصات الرقمية العامة، يحدد التقييم القطري للاقتصاد الرقمي الفجوات والفرص لمواصلة تطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى القطري. إن معالجة (1) الضعف في توافر البنية التحتية الرقمية واستخدامها و (2) النهج الجزأ للتحويل الرقمي للحكومة من شأنه أن يحقق فوائد إيجابية غير مباشرة على كل من جانب العرض والطلب لمشروع التكنولوجيا للشباب والوظائف القائم حالياً (P172571)، الذي يسعى إلى تحسين الفرص الاقتصادية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

6. تأخر البنية التحتية الرقمية واستخدامها. تعد البنية التحتية الرقمية أساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح للمواطنين والشركات والحكومات الاتصال عبر الإنترنت بنطاق عريض عالي الجودة وبأسعار معقولة والبقاء ممكنين رقمياً. في عام 2019، تبين أن ما نسبته 71.1% من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يستخدمون الإنترنت<sup>7</sup>، بزيادة قدرها 10% عن العام 2018 من 64.4%، على الرغم من معدل الانتشار المتواضع لمستخدمي النطاق العريض في الأجهزة النقالة بنسبة 9.28% فقط اعتباراً من الربع الثاني من عام 2020

7. النطاق العريض للأجهزة النقالة. بالرغم من أن الاتفاقيات الحالية تسمح للسلطة الفلسطينية ببناء وتشغيل بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية المستقلة، ووضع سياسات الاتصالات الخاصة بها، إلا أن الحكومة الإسرائيلية (GoI) لديها سلطة اتخاذ القرار بشأن طيف الترددات. وبحسب التقديرات فإن حوالي 63.7% من السكان الفلسطينيين يتمتعون بتغطية شبكات الجيل الثالث، لكن معدل اختراق السوق للاتصالات ذات النطاق العريض المتنقل كان من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 16.03% اعتباراً من الربع الثاني من عام 2020<sup>9</sup>. يعتبر سوق النطاق العريض المتنقل أكثر تنافسية قليلاً من سوق النطاق العريض الثابت لدى المشغلين الفلسطينيين<sup>10</sup>. وبحلول الربع الثاني من عام 2020، تجاوز إجمالي اتصالات الهاتف المحمول 86%، وبلغ تغلغل اتصالات الجيل الثاني G2 في السوق 70.1%، بينما وصلت اتصالات الجيل الثالث G3 إلى 16.03%، مع اتجاه واضح لانتقال المستخدمين من G2 إلى G3 حيثما كان ذلك متاحاً. تتبع الضفة الغربية وقطاع غزة الاتجاه الإقليمي لتبني خدمات واتصالات النطاق العريض للأجهزة المحمولة من خلال نقاط اتصال Wi-Fi،

<sup>6</sup> تقرير المراقبة الاقتصادية إلى لجنة الاتصال الخاصة (AHLC) البنك الدولي هو الأمانة العامة للجنة الاتصال المخصصة (AHLC) التي تعد أكبر اجتماع للمانحين للنظر في أولويات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يجتمع AHLC مرتين في السنة ويصدر البنك تقريراً يبحث في التطورات الأخيرة في القطاعات الحقيقية والمالية بالإضافة إلى فصل آخر يركز عليه. يركز الفصل الخاص بتقرير AHLC لشهر أبريل 2020 بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي المعياري والمالية والمصرفية، على القضايا التي تواجه قطاع البنية التحتية الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>7</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي. متواجد في الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=PS>

<sup>8</sup> حساب باستخدام بيانات الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول للربع الثاني من 2020 (1) اتصالات قادرة على النطاق العريض المتنقل و (2) بطاقات SIM لكل مشترك محمول مميز. يتم حساب عدد المشتركين المميزين في النطاق العريض المتنقل بقسمة (1) على (2). تم تقسيم ذلك على إجمالي عدد السكان (البنك الدولي، 2019) لتقدير معدل اختراق المستخدم الفريد.

<sup>9</sup> تغطية الشبكة حسب السكان، الجيل الثالث، الربع الثاني 2020 (المصدر: GSMA Intelligence). لاحظ أن التغطية لا تترجم تلقائياً إلى اختراق، خاصة في بداية نشر معيار جديد. تم تقديم تغطية G3 في الضفة الغربية فقط في عام 2018. على الرغم من أن التغطية تبلغ حالياً 63.7%، فإن معدل اختراق السوق للاتصالات النطاق العريض المتنقل، والتي تمثل بطاقات SIM المسجلة على شبكة الهاتف المحمول في جهاز قادر على تنزيل سرعات تصل إلى 256 كيلو بايت / ثانية أو أعلى، بما في ذلك تقنيات شبكات G3 (مثل WCDMA و HSPA) و G4 (مثل LTE و WiMAX)، كانت 16.03 بالمائة فقط اعتباراً من الربع الثاني من عام 2020.

<sup>10</sup> جوال (شركة تابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية) وأوريدو فلسطين Ooredoo (الوطنية موبايل فلسطين سابقاً)

نظرًا للافتقار العام للبنية التحتية للنطاق العريض الثابت. ويواجه المشغلون الفلسطينيون أيضًا قيودًا على الاستيراد والبناء، ومنافسة سوقية غير عادلة من المشغلين الإسرائيليين، الذين يمكنهم تقديم خدمات **3G** و **4G LTE** ولديهم ما يقدر بنحو 20% من حصة سوق النطاق العريض المتنقل في الضفة الغربية.

8. **النطاق العريض الثابت.** يتوفر الوصول إلى النطاق العريض الثابت من خلال تقنية خط المشترك الرقمي<sup>11</sup> **DSL**، التي تم تركيبها من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية - بالنل، التي تعتبر المزود الوحيد لخدمة اتصالات الخطوط الثابتة، على الشبكة النحاسية المحلية الحالية. تقدم شركة الاتصالات الفلسطينية خدمات الإنترنت بشكل مباشر - عبر شركة "حضارة" مزود خدمة الإنترنت، بينما تقوم -الأولى أيضًا بإعادة بيع خدماتها إلى مزودي خدمة الإنترنت من القطاع الخاص. يخضع سوق الجملة للنطاق العريض الثابت للعديد من القيود التي تخنق المنافسة والابتكار<sup>12</sup>. لم يكن هناك سوى حوالي 8 اشتراكات في النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2018 مع تفاوت في التكلفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية، والتي تزيد بشكل كبير من تكاليف السوق للمشغلين الفلسطينيين. وأخيرًا، يخضع سوق النطاق العريض الثابت بالجملة أيضًا للعديد من القيود التي تخنق المنافسة والابتكار. وفي ظل عرض خدمة النفاذ **Bitstream** (**BSA**) الحالي، لا يستطيع مزودو خدمات الإنترنت تقديم خدمات النطاق العريض لعملاء الشركات.

9. في سياق الاستجابة لوباء كورونا والتعافي منه، أصبح ضمان اتصال النطاق العريض للمواقع الرئيسية مثل المكاتب الحكومية أو المدارس أولوية عالية للسلطة الفلسطينية. بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إعادة فتح المدارس تدريجيًا. ومن أجل الامتثال لتدابير التباعد الاجتماعي، قررت وزارة التربية أيضًا أن يتم تقسيم جميع الصفوف إلى مجموعتين تتبادلان الحضور الجاهي في المدارس بحيث ستلقى المجموعة الأولى تعليمًا وجاهيًا في المدرسة 3 مرات في الأسبوع في حين تتلقى التعليم في المنزل مرتين في الأسبوع بينما يكون الوضع معكوسًا لدى المجموعة الثانية. يتوقف التنفيذ الناجح "لإستراتيجية استمرارية التعلم" لوزارة التربية والتعليم على "الربط" في المدارس وقدرة الأسر على ضمان تعلم الأطفال في المنزل لمدة 2-3 أيام في الأسبوع. تتمتع المدارس الفلسطينية بإمكانية وصول عالية نسبيًا إلى الإنترنت وكذلك توفر أجهزة الكمبيوتر، خاصة عند مقارنتها بالمتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي الوقت الذي طورت فيه وزارة التربية والتعليم بعض موارد التعلم الرقمية للأطفال للتعلم من المنزل، فإن 66% من الأسر لا تمتلك جهازًا (حاسوب مكتبي، أو محمول أو **IPAD**) للسماع بالتعلم عن بعد.

10. يمكن إطلاق العنان لمواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية (سواء للأجهزة المحمولة أو للنطاق العريض الثابت) في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال سلسلة من الإصلاحات القوية للقطاع الداخلي التي طال انتظارها وستوفر إمكاناتها الكاملة، إذا أمكن أيضًا، حل بعض التحديات المحددة بشكل ثنائي مع الحكومة الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بإدارة الترددات.

11. **إصلاحات القطاع الداخلي.** لا يزال قطاع الاتصالات يحكمه قانون الاتصالات القديم رقم 3 لعام 1996 ولا توجد استراتيجية للاقتصاد الرقمي لتوضيح رؤية السلطة الفلسطينية في هذا القطاع. تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منذ عام 2005 على صياغة إطار قانوني وتنظيمي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات الفلسطينية المستقلة. ومع ذلك، عمل عدم الاستقرار السياسي على إعاقة خطط وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات الفلسطينية المستقلة وتشغيلها بحلول نهاية عام

<sup>11</sup> خط المشترك الرقمي (DSL) هو مجموعة من التقنيات المستخدمة لنقل البيانات الرقمية عبر خطوط الهاتف النحاسية التقليدية. عادةً ما تكون سرعات تنزيل DSL في نطاق 5-35 ميجابت في الثانية، مقارنة بـ 250-1000 ميجابت في الثانية لشبكات الألياف البصرية.

<sup>12</sup> إن خدمة النفاذ السريع للإنترنت (Bitstream) ، التي طرحتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2010 وتقدمها بالنل، تحد من الحرية التجارية والتقنية لمزودي خدمات الإنترنت حيث يتعين على المستخدمين النهائيين الاشتراك في خط ADSL الخاص بالنل قبل الاشتراك في مزود خدمة الإنترنت للوصول إلى الإنترنت بسبب عدم وجود لائحة تفكيك الحلقة المحلية. علاوة على ذلك، في ظل عرض خدمة النفاذ الحالي، لا يستطيع مزودو خدمات الإنترنت تقديم خدمات النطاق العريض لعملاء الشركات.

2010. وبعد مرور عشر سنوات، لم تتم الموافقة على القانون بعد، مما ينتج عنه: (1) نقص في الاستجابة في معالجة القضايا التقنية والقانونية الخاصة بقطاع معين، (2) التأثير السلبي على شفافية عملية الترخيص، الأمر الذي ترك مشغلي الاتصالات غير راضين، و (3) غياب التنظيم فيما يتعلق في قطاع الاتصالات ووجود - المهيمن في السوق في قطاعي النطاق العريض الثابت والمتنقل وبالتالي التأثير السلبي على المستهلكين من حيث الأسعار وجودة الخدمة. وفي الأونة الأخيرة، أكملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسودة الأولى لقانون الاتصالات الجديد. ومن المتوقع أن يخضع القانون الجديد للمراجعة النهائية والموافقة عليه بحلول نهاية عام 2021.

12. التحديات التي يجب حلها بشكل ثنائي مع الحكومة الاسرائيلية. تتأثر معظم سلسلة قيمة البنية التحتية الرقمية بالعلاقة الثنائية مع إسرائيل والقرارات التي توصلت إليها اللجنة الفنية المشتركة<sup>13</sup>. تتعلق التحديات الرئيسية بالقيود المفروضة على بناء البنية التحتية، وحقوق الطريق في المنطقة ج<sup>14</sup>، واستيراد معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها، وتخصيص الطيف للنطاق العريض المتنقل من الجيل الثالث والرابع والجيل الخامس. ويحتاج المشغلون الفلسطينيون أيضاً إلى المرور عبر الشركات الإسرائيلية للوصول إلى الكابلات البحرية الدولية.

### نهج مجزأ للتحويل الرقمي للحكومة

13. من الممكن أن تدعم المنصات الرقمية العامة تفاعلات رقمية سلسلة، وسهلة الاستخدام وفعالة من حيث التكلفة وأمنة بين المواطنين والشركات والحكومة. ويمكن للمنصات الرقمية العامة القابلة للتشغيل البيئي تسهيل تبادل البيانات، والوصول إلى البيانات، والسماح بالتحقق التلقائي الذي يمكن أن يقلل العبء الإداري، والأخطاء، والفساد، ومخاطر الاحتيال، وتقليل تكاليف تقديم الخدمة. ويمكن كذلك للمنصات العامة الرقمية زيادة الوصول إلى البيانات، والخدمات حتى في المناطق النائية، مما يعزز الإدماج الاجتماعي، والاقتصادي، وريادة الأعمال والازدهار. وسيؤدي استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث العمليات الحكومية الأساسية (GovTech) وإلى تحسين كفاءة، وأداء، ومرونة، الإدارة المركزية.

14. اتخذت الضفة الغربية وقطاع غزة خطوات أولية لتحديث قطاعها العام بالاستفادة من التقنيات الرقمية، لكن النهج كان مجزأ للغاية. تشمل هذه الخطوات: (1) تنفيذ إطار التبادل البيئي الفلسطيني - زنار (Zinnar) و X-Road للتشغيل البيئي للسماح بتبادل البيانات الآلي بين مختلف وكالات القطاع العام وتوفير الأساس لتقديم الخدمات المتكاملة، و(2) إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات من أجل وضع السياسات والمناقشات التقنية، و(3) وضع الأنظمة الرقمية الأساسية للحكومة مع الوظائف الأساسية للإدارة المالية العامة، وإدارة الموارد البشرية، وأنظمة معلومات الإدارة القطاعية الإضافية (مثل الصحة والحماية الاجتماعية)، وسجلات بيانات المواطنين، والمركبات، والأعمال التجارية، إلخ، و(4) إنشاء مركز الكمبيوتر الحكومي الذي يخدم الشبكة الإلكترونية الداخلية للحكومية ورسائل البريد الإلكتروني، والصفحات الإلكترونية، والنسخ الاحتياطي للبيانات والأرشفة، ويضم كذلك فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمراقبة الأمن السيبراني، وإدارته، والاستجابة له. علاوة على ذلك، ففي حين أن الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية هو أحد المجالات ذات الأولوية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017، إلا أن التقدم فيه كان محدوداً. ولا تحدد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رؤية حكومية كاملة للتحديث، وتمت تجزئة الجهود عبر الجهات الحكومية، مما أدى إلى مستويات غير متساوية في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونضجها وقدرتها.

15. في سياق الاستجابة لجائحة كورونا والتعافي منها، أصبح ضمان الوصول إلى الخدمات للمواطنين والشركات عبر الإنترنت أولوية قصوى. في حين أن الضفة الغربية وقطاع غزة تمتلكان منصة قابلة للتشغيل البيئي التي يمكنها

<sup>13</sup> تأسست اللجنة الفنية المشتركة في عام 1994 بعد اتفاقيات أوسلو كمنصة تقنية (غير سياسية) لمعالجة القضايا الثنائية في مجال الاتصالات، لكنها لم تجتمع بشكل منهجي أو منتظم منذ إنشائها.

<sup>14</sup> المنطقة ج هي تقسيم إداري أوسلو 2 للضفة الغربية، وتُعرف بأنها "مناطق في الضفة الغربية خارج المنطقتين أ و ب". تشكل المنطقة ج حوالي 61 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وهي ملتزمة بموجب أوسلو 2 "بنقلها تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية".



تمكين تقديم الخدمات الإلكترونية المتكاملة، لم يكن اعتمادها إلزاميًا، وكان استخدام النظام الأساسي لتبادل البيانات بين الكيانات على أساس مخصص. ويعتمد تبادل البيانات بين الكيانات على مذكرات التفاهم وغالبًا ما يكون خارج نطاق الإنترنت. أما حاليًا، فلا تتوفر سوى الخدمات بين المؤسسات الحكومية (G2G) مثل تبادل المعلومات والتحقق من صحتها.

16. يواجه تعزيز التحول الرقمي للحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة مجموعة من التحديات، منها مرتبط بالقيادة العليا، والتنسيق المؤسسي، والقوانين واللوائح التمكينية التي تدعم تطوير ونشر واستخدام المنصات العامة الرقمية. هناك حاجة إلى قيادة سياسية رفيعة المستوى لتوجيه عملية التحول الرقمي للحكومة بأكملها. ويحتاج الإصلاح المؤسسي، والتنسيق، والتواصل إلى التعزيز من أجل موازنة الوزارات، والإدارات، والوكالات، نحو الأهداف المشتركة لتقديم الخدمات الإلكترونية والبيانات المفتوحة والمشاركة. في الوقت الحالي، هناك إطار قانوني وتنظيمي شامل لدعم أجندة التحول الرقمي وهو غير مكتمل حاليًا، وهناك عناصر مفقودة بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، وحماية البيانات الشخصية. وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على سد الثغرات التشريعية الموجودة التي من شأنها تمكين اللوائح التي تسمح بتسجيل الدخول الأحادي، والتوقيع الرقمي، والمدفوعات الرقمية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات المختلفة. وتعمل السلطة الفلسطينية أيضًا على تطوير إطار قانوني يسمح بتنظيم بعض العناصر المهمة للاقتصاد الرقمي مثل الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية. وأخيرًا، تستفيد الضفة الغربية وقطاع غزة حاليًا من مساعدة فنية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لإعداد خططها الوطنية للتحول الرقمي المتعلقة بالحكومة المفتوحة / البيانات المفتوحة. وتشمل العناصر الرئيسية لتعزيز التحول الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة الإصلاح المؤسسي لدعم خدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية والموحدة داخل الحكومة وعبر مستويات الحكومة، بالإضافة إلى نموذج التشغيل، وبنية المؤسسة لتوجيه التحول الرقمي. علاوة على ذلك، هناك حاجة لمنصة رقمية حكومية واسعة، وزيادة القدرات الرقمية لتمكين تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل مستمر.

17. وكجزء من تحديث القطاع العام، تعطي الحكومة الأولوية أيضاً لتطوير وتنفيذ نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية. وتمثل المشتريات العامة حوالي 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يعد تطبيق نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية للشراء العام وسيلة لتعزيز تقديم الخدمات والشفافية وكسب رضى المواطنين. يمكن أن يؤدي تنفيذ هذا النظام الإلكتروني الشامل إلى تحسين كفاءة، وفعالية، المشتريات العامة، وزيادة القدرة التنافسية من خلال تمكين مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات العامة. ويعتبر المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام الجهة التي تتمتع بالصلاحية القانونية لقيادة وإدارة تطبيق نظام الشراء الإلكتروني e-GP وتشغيله وصيانته. على مدى السنوات القليلة الماضية اتخذ المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام خطوات مهمة نحو تفعيل قانون الشراء العام، بما في ذلك إطلاق البوابة الموحدة للشراء العام ([www.shiraa.gov.ps](http://www.shiraa.gov.ps)) وتطوير، وإصدار "وثائق المشتريات القياسية، ونماذج العقود الخاصة" بأنواع مختلفة من المشتريات، والتي تعتبر ضرورية لتطبيق النظام الإلكتروني للشراء العام e-GP. أطلق المجلس الأعلى للشراء العام، بدعم من خبراء البنك الدولي، مؤخرًا إعداد استراتيجية تطبيق نظام الشراء الإلكتروني e-GP والتي ستحدد النطاق، والوظيفة، والتنفيذ، والترتيبات المؤسسية، والتشريعات اللازمة، والمتطلبات الأمنية، ونهج تطوير النظام، وخارطة الطريق للتنفيذ المرحلي (سواء من حيث وظائف النظام واستهداف الوكالات العامة)، ونموذج الأعمال للتشغيل والصيانة<sup>15</sup>.

العلاقة مع إطار الشراكة القطرية

18. يتماشى المشروع الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل جيد مع الأولويات الاستراتيجية المحددة في استراتيجية المساعدة القطرية لمجموعة البنك الدولي (CAS) للضفة الغربية وقطاع غزة 2018-2021 (تقرير رقم GZ-115201)، والذي يتماشى مع أجندة السياسة الوطنية الفلسطينية (2017-2022) الذي يركز على الاستثمار في رأس المال البشري، "المواطن أولاً"، وعلى تنمية القطاع الخاص كمفتاح لخلق فرص العمل والنمو

<sup>15</sup> تجري حاليًا مراجعة مسودة استراتيجية تطبيق نظام الشراء الإلكتروني e-GP من قبل الحكومة ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول ديسمبر 2020.

الاقتصادي. يتماشى هذا المشروع بشكل خاص مع ركيزتين من استراتيجية المساعدة القطرية التي تدعم نمو نشاط القطاع الخاص بما في ذلك في خلق فرص العمل في المؤسسات والبنية التحتية: الركيزة 1 "تقديم الدعم للإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص". ويتماشى أيضا والركيزة 3 "تلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتعزيز المؤسسات من أجل تحسين تقديم الخدمات التي تركز على المواطنين". تدعم الأنشطة المقترحة في إطار المشروع، بشكل مباشر، نمو أنشطة القطاع الخاص من خلال تطوير البنية التحتية للنطاق العريض والاستثمارات من خلال نهج تعظيم تمويل التنمية. علاوة على ذلك، سيسهم المشروع في تحسين مشاركة المواطنين من خلال تعزيز تقديم الخدمات العامة من خلال منصة حكومية رقمية شاملة للحكومة. وسيولى اهتمام خاص لاستخدام النساء في تصميم البوابة وواجهة المستخدم للمنصة. عند شراء النظام الأساسي والحل السحابي، سيتم النظر في الاعتبارات المناخية في أفضل التقنيات المتاحة من حيث كفاءة الطاقة.

19. يتماشى المشروع المقترح أيضاً مع الاستراتيجية الإقليمية الموسعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى الاستفادة من التحول الرقمي لدعم خلق النمو الشامل والوظائف الجيدة. ستساهم العملية المقترحة أيضاً بشكل مباشر في دعم أهداف مراكش 2021 المتمثلة في زيادة انتشار النطاق العريض بشكل كبير.

### ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

**ملاحظة لفرق العمل:** تمت تعبئة نموذج الهدف الإنمائي للمشروع مسبقاً من ورقة البيانات لأول مرة من أجل راحتك. يرجى تحديثها عند كل تغيير في ورقة البيانات. **يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.**

زيادة الوصول إلى خدمات النطاق العريض عالية السرعة في مناطق مختارة، وزيادة الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية المختارة للمواطنين والشركات

النتائج الرئيسية (ورقة مفاهيم المشروع)

يمكن قياس تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النتائج أدناه:

- أ. زيادة الوصول إلى النطاق العريض عالي السرعة
- زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية التي تتمتع بإمكانية وصول محسنة إلى الإنترنت لأغراض تربوية
  - اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت (G3 وما فوق) لكل 100 نسمة، نسبة الإناث منهم، والنسبة المئوية منهم في المناطق الريفية، والنسبة المئوية منهم في المناطق الحضرية
  - نسبة الشباب في المدرسة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأجهزة اللوحية / أجهزة الكمبيوتر للأغراض التربوية

ب. زيادة الوصول إلى خدمات إلكترونية مختارة للمواطنين والشركات

- عدد الخدمات الحكومية عبر الإنترنت التي سيتم إطلاقها في إطار المشروع
- تقديم الخدمات الإلكترونية في القطاعات المختارة التي سيتم تحديدها أثناء إعداد المشروع (عدد المستخدمين (xx)
- النسبة المئوية للمؤسسات العامة التي تستخدم نظام الشراء الرقمي المشتريات من خلال e-GP

سوف تأخذ العملية المقترحة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

#### د. وصف المفهوم

20. سيسعى مشروع رقمنة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تحقيق نتائج محددة وملموسة للفلسطينيين من خلال (أ) زيادة الوصول إلى خدمات النطاق العريض عالية السرعة في مناطق مختارة و (ب) زيادة الوصول إلى خدمات إلكترونية مختارة للمواطنين والشركات. العملية المقترحة تحويلية لأنها ستتركز على الموارد الرئيسية "الداخلية" المتاحة لإطلاق العنان للتحويل الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة (معالجة بعض التحديات الثنائية من خلال العملية المقترحة مع الحكومة الاسرائيلية، ولا سيما ترددات الطيف، سيسمح بالتحويل الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تحقيق إمكاناتها الكاملة) وسيعزز المرونة الرقمية<sup>16</sup> وقدرة السلطة الفلسطينية على الاستجابة للخدمات، مثل جائحة كورونا.

سيتم دعم إعداد العملية المقترحة من خلال التحضير المسبق للمشروع الذي تقدمت السلطة الفلسطينية بطلبه برسالة رقم MOF / WB / 726/2020 بتاريخ 15 يوليو 2020، الأنشطة التالية قيد النظر من أجل التحضير المسبق للمشروع : (1) المساعدة الفنية لتقييم استراتيجية النطاق العريض ورسم الخرائط وتصميم الشبكة الوطنية الأساسية للنطاق العريض، وخيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والخدمات الرقمية وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، و(2) المساعدة الفنية لإعداد دراسة الجدوى، ووثائق العطاءات للشراء المسبق لسعة النطاق الترددي و/ أو الوصول إلى النطاق العريض للمدارس الريفية/غير الموصولة، و(3) المساعدة الفنية من أجل (أ) تطوير استراتيجية رقمية وطنية للسلطة الفلسطينية و (ب) إنشاء هيئة -مصادقات الكترونية والتوقيع الإلكتروني (قانون المعاملات الإلكترونية، والإطار التنظيمي، ونموذج التشغيل)، و(4) استجابة لجائحة كورونا (أ): من خلال المساعدة الفنية لإنشاء بوابة الطوارئ، ومركز الاستجابة لاكتشاف حالات الوباء، وبالتأكيد تتبع جهات الاتصال والإبلاغ، وخدمات تحديد المواقع في حالات الطوارئ و(5) استجابة لجائحة كورونا (ب): شراء أجهزة لوحية للأطفال وموظفي التعليم، وتوفير اتصال بالإنترنت، والهاتف المحمول للمعلمين وإنتاج فيديوهات للدروس المدرسية، و- (6) المأسسة الرقمية- الاستشارات المتعلقة بالبيئية وإعادة التوطين، و(7) تعيين موظفي إعداد المشروع الرئيسيين.

21. لتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع، سيتمحور المشروع حول أربعة مكونات، وسيتم تصميم الأنشطة المقترحة وفقاً لأولويات الدولة واحتياجات التمويل على المدى المتوسط: (1) لتطوير الأسس القانونية، والتنظيمية التمكينية للاقتصاد الرقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، و(2) لتحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع الاتصال عريض النطاق، و (3) إنشاء منصات رقمية عامة آمنة، وتقديم الخدمات الرقمية للمواطنين والشركات.

#### الجدول 1. قائمة مكونات المشروع والمكونات الفرعية

المكونات والأنشطة	العنوان	الميزانية المقترحة (بالدولار الأمريكي) / المشاركة الإجمالية
المكون 1	تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي	2,000,000 (10%)

<sup>16</sup> المرونة الرقمية: هي مرونة البنية التحتية الرقمية واستخدام الخدمات الرقمية لتحسين الاستجابة للكوارث

1,200,000	التطوير المؤسسي: (أ) إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات الفلسطينية (PTRA) ، (ب) إنشاء هيئة -المصادقة الالكترونية (CA) لتسهيل البنية التحتية الموثوقة لطرح نظام دفع حكومي رقمي آمن، و (ج) شراء المعدات والأجهزة مثل كأجهزة الكمبيوتر.	المكون الفرعي 1.1. التطوير المؤسسي
500,000	تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والاستراتيجيات التأسيسية: مراجعة وتحديث (أ) الاستراتيجيات الوطنية الضرورية لتطوير البنية التحتية الرقمية وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، و (ب) اللوائح الحالية، و (ج) الاستراتيجيات المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك الخصوصية وحماية البيانات.	المكون الفرعي 1.2. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية
300,000	بناء القدرات: توفير فرص بناء القدرات مثل التدريب، وورش العمل، والجولات الدراسية (افتراضية)، وأفضل الممارسات لتعزيز قدرة العميل على التعامل مع سياسة الاقتصاد الرقمي والتنفيذ التنظيمي، ونشر البنية التحتية للنطاق العريض broadband، والتطبيق الفعال للخدمات الحكومية الرقمية وتشغيلها لمنصة الحكومة الرقمية. وتقديم الدعم للتفاوض بشأن الجوانب الفنية الثنائية المختارة	المكون الفرعي 1.3. بناء القدرات
10,000,000 (50%)	البنية التحتية الرقمية والاتصال بالنطاق العريض	المكون 2
3,000,000	توفير التمويل للقطاع الخاص لتجربة توفير التوصيل بالنطاق العريض لمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، مما يتيح استمرار التعلم، وتوفير فرص التعليم لأطفال المدارس أثناء أزمة كورونا وبعدها. سيدعم هذا المكون الفرعي السلطة الفلسطينية من خلال: (أ) تحديد المدارس التي سيتم تضمينها في التجربة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التعليم، مع إعطاء الأولوية للمناطق ذات الوصول المحدود لخدمات الإنترنت و (ب) شراء سعة النطاق الترددي من مشغلي الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت إلى المنطقة المحددة والمدارس المختارة.	المكون الفرعي 2.1. تجربة الشراء المسبق لسعة النطاق الترددي للمدارس غير الموصولة بالنطاق العريض
4,500,000	(أ) تجربة تطوير وتوزيع مواد "المدارس الرقمية في صندوق" ، وهو صندوق تفاعلي يحتوي على الموارد التي يحتاجها الأطفال لمواصلة تعلمهم من المنزل، و (ب) إنشاء مختبر وطني للوسائط إعلامية يعمل بكامل طاقته لإنتاج محتوى تعليمي رقمي ومتعدد الوسائط ، (ج) شراء أو ترخيص تطبيقات المختبرات الافتراضية لتعزيز التدريب التقني والمهني وتعلم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، (د) تقديم المساعدة الفنية لإنشاء نظام إدارة التعلم الإلكتروني لتوجيه، وإدارة، وضمان توفير تعليم عالي الجودة عبر الإنترنت للمؤسسات التعليمية على جميع المستويات في الضفة الغربية وقطاع غزة.	المكون الفرعي 2.2. تمكين التعلم الرقمي عن بعد لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية
2,500,000	توسيع دائرة التوصيل بالنطاق العريض عالي السرعة من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية للنطاق العريض الوطني الثابت للألياف الضوئية من خلال الاستفادة من سعة الألياف الضوئية الزائدة لشركة كهرباء محافظة القدس في إطار نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية MFD.	المكون الفرعي 2.3. توسيع الاتصال من خلال تطوير البنية التحتية للألياف الضوئية
6,000,000 (30%)	المنصات الرقمية العامة الآمنة وتقديم الخدمات الرقمية للمواطنين والشركات	المكون 3
200,000	تقييم الاحتياجات الفنية والمالية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MTIT) لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية لمواطني G2C ولقطاع الأعمال G2B (بما في ذلك المدفوعات من حكومة إلى شخص من خلال الرقمنة G2Px) وإجراء تحليل السوق للمنصات الحكومية المتاحة. (سيتم إجراء تقييم جاهزية السحابة بشكل منفصل كجزء من حوار السياسة الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة -الخدمات الاستشارية والتحليلات، وسيتم أخذ نتائجها في الاعتبار).	المكون الفرعي 3.1: تقييم الاحتياجات والفجوات وتحليل السوق لمنصات الحكومة الإلكترونية



3,200,000	وبناءً على التقييم وتحليل السوق أعلاه، يتم شراء المنصة الرقمية الأكثر ملاءمة والبدء بتنفيذ عمل المنصة. ستشمل خطة التنفيذ تصميم نموذج تشغيلي بهيكلية مؤسسية، وبناء القدرات لتقديم الخدمات الإلكترونية، وإعادة هندسة العمليات. من المتوقع أن تتكون عملية شراء المنصة من شراء برنامج سحابي لتخزين البيانات رقمياً، وشراء أو ترقية برنامج النهاية الخلفية لتبادل البيانات رقمياً (back end)، وطبقة خدمة بمحركات مختلفة (برمجيات وسيطة middleware) وتطوير البوابة / موقع الويب على الإنترنت، والذي سيسهل تقديم الخدمة للجمهور (الواجهة الأمامية front-end). ويتضمن المكون الفرعي أيضاً تطبيق النظام الأساسي بما في ذلك أنظمة التشغيل، وتحويل البيانات حسب ما تقتضي الحاجة. ستأخذ عملية الشراء اعتبارات المناخ، وكفاءة الطاقة.	المكون الفرعي 3.2: تطوير المنصة العامة الرقمية لتقديم الخدمات الإلكترونية
600,000	إطلاق عدد من خدمات الحكومة الإلكترونية المختارة من خدمات الحكومة للأعمال G2B وخدمات الحكومة للمواطن G2C (والتي سيتم تحديدها في المكونين 3.1 و 3.2). وسيشمل ذلك توجيه تنفيذ النظام الأساسي والخدمات الإلكترونية بما في ذلك توفير تعليقات المستخدمين، ومراقبة تطبيق معايير الصناعة، ومعايير المشروع، و بناء القدرات، وتدريب مقدمي الخدمات والمشرفين والمستخدمين. سيأخذ تصميم واجهة المستخدم المعايير الجندرية في الاعتبار.	المكون الفرعي 3.3: وضع تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية تحت الاختبار
2,000,000	دعم السلطة الفلسطينية في تطوير وظائف ذات الأولوية لنظام المشتريات الحكومية الإلكتروني وتفيذها في المؤسسات المستهدفة ذات الإنفاق المرتفع	المكون الفرعي 3.4 إنشاء نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني
2,000,000 (10%)	وحدة إدارة وتنفيذ المشروع	المكون 4
20,000,000	المجموع	

**ملاحظة لفرق العمل:** تم إنشاء الأقسام التالية بواسطة النظام ولا يمكن تحريرها إلا عبر الإنترنت في البوابة الإلكترونية. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.

هل تم تفعيلها	السياسات التشغيلية القانونية
لا	مشاريع على الممرات المائية الدولية OP 7.50
لا	مشاريع في مناطق متنازع عليها OP 7.60 ملخص فحص المخاطر البيئية والاجتماعية

**ملاحظة لفرق العمل:** يتم تنزيل قسم الملخص هذا من ورقة بيانات وهو قابل للتحرير. يجب أن يتطابق مع النص المقدم من متخصص E&S. إذا تمت مراجعته بعد التنزيل الأولي، يجب على فريق العمل تحديث الملخص في هذا القسم يدوياً. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.



**ملاحظة:** لعرض الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية، يرجى الرجوع إلى وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ESRS لمرحلة المفاهيم. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.

جهة الاتصال  
البنك الدولي

جيرومي بيزينا، كمبرلي د. جونز  
خبير أول في التطوير الرقمي

المقترض/الزبون/الجهة المستلمة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

- سامر علي

مدير العلاقات الدولية

[samer.ali@mtit.gov.ps](mailto:samer.ali@mtit.gov.ps)

هيئات تنفيذ المشروع

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

سامر علي

مدير العلاقات الدولية

[samer.ali@mtit.gov.ps](mailto:samer.ali@mtit.gov.ps)

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:  
البنك الدولي

شارع H 1818 شمال غرب

واشنطن دي سي، 20433

هاتف: (202) 1000-473

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

## الموافقة

جيرومي بيزينا

كمبرلي د. جونز

رئيس/رؤساء فريق العمل:



وافق عليه:

مدير/مدراء الممارسات العالمية الإقليمي

المدير القطري:

كانثان شانكار

8، أكتوبر، 2020

ملاحظة لفرق العمل: نهاية المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة النظام، المستند قابل للتحرير من هنا. **يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.**